الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
KUWAIT SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

تقرير مقدم للجنة المعنية
بحقوق الإنسان حول

# اعتماد قائمة المسائل لدولة الكويت للدورة 136

الفترة من 10 أكتوبر – 04 نوفمبر 2022

يوليو 2022

# المقدمة

تعمل الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان على نشر ثقافة الاحترام لحقوق الإنسان وتعزيز الوعي بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عن كافة الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك وفي إطار حرص الجمعية على حماية وتعزيز هذه الحقوق، تقدم الجمعية في هذا التقرير أهم ملاحظاتها وتوصياتها حول اعتماد قائمة المسائل لدولة الكويت بعد تقديمها للتقرير الدوري الرابع للجنة المعنية بحقوق الإنسان حول مدى التزامها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقد تم إعداد هذا التقرير وفقا للمعايير التالية:

- **الملاحظات الختامية من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن التقرير الدوري الثالث لدولة الكويت.**
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**
- **التقرير الدوري الرابع المقدم من دولة الكويت للجنة المعنية بحقوق الإنسان في العام 2020.**
- **موائمة القوانين المحلية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.**
- **توصيات ورش العمل التي نفذتها الجمعية.**
- **الشكاوى التي تتلقاها الجمعية.**
- **الانتهاكات التي يتم رصدها من قبل فرق الرصد التابعة للجمعية.**

وسنحاول من خلال هذا التقرير التطرق إلى عدد من الملاحظات والتوصيات، وهي كالاتي:

## 1 . نفاذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في إطار التشريع الوطني:

- من خلال الممارسة العملية على أرض الواقع تلاحظ الجمعية بأن القضاء الكويتي يعتمد في غالبية أحكامه على القوانين المحلية، مستبعداً العهود والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من دولة الكويت، فمن خلال بحثنا لم نستطع التوصل لحكم قضائي صدر من القضاء الكويتي بالاعتماد على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهذا يدل على قلة بل ندرة الأحكام القضائية بإعمال أحكام الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الكويت عموما والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خصوصاً.
- قلة عدد البرامج والدورات التدريبية الهادفة لتأهيل وإذكاء وعي القضاة وأعضاء النيابة العامة حول القانون الدولي لحقوق الإنسان وإعمال وتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من دولة الكويت، باعتبار أن المادة (70) من الدستور نصت على أن للمعاهدة قوة القانون المحلي بعد التصديق عليها أو الانضمام لها ومن ثم نشرها بالجريدة الرسمية.

# التوصيات

1. نحث اللجنة على مطالبة الحكومة الكويتية ببيان الإجراءات المتخذة حديثاً لتفعيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المحاكم وفي إطار الإجراءات الإدارية، وما هي الآلية المتبعة للاحتجاج بالعهد مباشرة أمام المحاكم المحلية، وما حققته من نتائج.
2. نحث اللجنة لمطالبة الحكومة بالخطوات التي اتخذتها لتكثيف البرامج والدورات التدريبية الهادفة لإذكاء وعي القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي القضاء، حول القانون الدولي لحقوق الإنسان، والزامية إعمال وتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من دولة الكويت.

## 2 . البدون:

- تطلق الحكومة الكويتية على البدون تسمية «المقيمين بصورة غير قانونية « معتبرة أنهم ليسوا عديمي الجنسية، إنما هم مخالفين لقانون الإقامة، وتطالبهم بتصحيح وضعهم القانوني، وبذلك لا تمنح الحكومة الكويتية للبدون أي فرصة واضحة أو محددة للحصول على الجنسية الكويتية، حيث ترى بأن مسألة الحصول على الجنسية الكويتية هو أمر سيادي تقدره الدولة وفقاً لمصالحها العليا ويخضع لضوابط وشروط ينظمها قانون الجنسية الكويتية رقم (1959/15) وتعديلاته.

- بالرجوع للقانون رقم (1959/15) وتعديلاته، نجد من شروط منح الجنسية الكويتية بأن المادة رقم (4) فقرة (1) والمعدلة بالقانون رقم 100 لسنة 1980، اشترطت لكل شخص أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته في الكويت مدة عشرين سنة متتالية على الأقل أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إذا كان عربيا منتميا إلى بلد عربي، بينما الحكومة الكويتية ترى بأن البدون هم (مقيمين بصورة غير قانونية).

- قامت الحكومة الكويتية في العام 2010 بإنشاء «الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية» ليتولى معالجة أوضاع البدون، وقد بات أداة ضغط من خلال إجراءاته التعسفية والضغط الممارس على الأغلبية الساحقة بعدم تجديد البطاقات الأمنية التي يحملونها، إلا بعد توقيعهم على تصريح بأنهم يتبعون جنسية دول أخرى.

- وبتاريخ 29/أغسطس/ 2021، نُشر في الجريدة الرسمية مرسومان، المرسوم الأول رقم 159 لسنة 2021 والذي يقضي بمد فترة عمل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لمدة سنتين اعتبارا من 9 نوفمبر 2021، والمرسوم الثاني رقم 160 لسنة 2021، والمتضمن إعادة تعيين الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بدرجة وزير.

## التوصيات

1. نحث اللجنة بأن تطالب الحكومة الكويتية بتوضيح الآلية المتبعة من قبل الجهاز المركزي وفق خارطة الطريق الموضوعة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمعتمدة من قبل مجلس الوزراء بموجب المرسوم الأميري رقم (1612 / 2010) في التعامل مع البدون المستحقين للجنسية الكويتية ممن لديهم إحصاء لعام 1965، وتقديم إحصاء بعدد الذين حصلوا على الجنسية وعدد الذين تنطبق عليهم الشروط وفقاً لقانون الجنسية الكويتية رقم (15 / 1959) وتعديلاته، وما هي رؤية الحكومة لمن لا تراه مستحق.

2. نحث اللجنة أن تطلب من الحكومة توضيح قيام الجهاز المركزي بعدم تجديد البطاقات الأمنية التي يحملونها البدون، إلا بعد توقيعهم على تصريح بأنهم يتبعون جنسية دول أخرى، وتوقيعهم إقرارات خطية بالتنازل عن أي مطالبة بالجنسية الكويتية، وتوضيح الآثار المترتبة على رفض التوقيع على تصريح التبعية لدولة أخرى، والتنازل عن حق المطالبة بالجنسية الكويتية.

3. نحث اللجنة على التأكد من نية الحكومة في إمكانية استحداث آلية ناجعة غير الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون.

## 3 . المرأة:

- تعاني المرأة من التمييز في عدد من القوانين واللوائح كقانون الجزاء من خلال المادة (153) وقانون الجنسية وقانون الرعاية السكنية حيث لا تملك المرأة نفس الحقوق السكنية التي يملكها الرجل وقانون ذوي الإعاقة والقانون المدني وقانون الأحوال الشخصية بشأن الولاية والقوامة والوصايا ولوائح ونظم شؤون الطلبة في وزارة التربية[1]، وبالتالي فإنّ تحقيق مبدأ المساواة مع الرجل في مرفق دون آخر، لا يعني أن المرأة الكويتية استطاعت أن تحقق خطوة نحو تذليل قضايا التمييز ضدها.

- تدني مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة في ظل غياب تام للمرأة في عضوية مجلس الأمة، وتقليص لتمثيلها في التشكيل الوزاري إذ لا توجد سوى وزيرة واحدة فقط، أما فيما يتعلق بانتخابات المجلس البلدي للعام 2022، حيث لاحظنا غياب للمشاركة النسائية في الترشح لانتخابات المجلس البلدي للعام 2022، ولم تتقدم سوى امرأة واحدة[2]، وفاز بعضوية المجلس (10) مرشحين جميعهم ذكور، ويتألف المجلس البلدي من (16) عضوا منهم عشرة أعضاء يُنتخبون وفقاً للقانون رقم (1962/35) بينما تقوم الحكومة بتعيين ستة أعضاء وقد تم تعيين أربعة نساء ورجلين.

- تقدم رئيس مجلس الأمة في شهر يوليو/2022، بمقترح قانون ينص على أن تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم (35) لسنة 1962 فقرة جديدة تتضمن يجب ألا يقل عدد الفائزين من الذكور أو الإناث، في كل دائرة انتخابية، عن خُمس عدد المقاعد المقررة للدائرة، بحيث يكون عدد المقاعد للنساء (10) عضوتان عن كل دائرة انتخابية.

- التمكين السياسي للمرأة في دولة الكويت بحسب مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2022، الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي يحتل المركز (145) من أصل (146)، أي ما قبل الأخير[3]، حيث تعاني النساء من المنظومة الفكرية المجتمعية التي تنتقص من دورها والتقليل من إمكانيتها ولعل أكبر دليل على ذلك هو انتخابات مجلس الامة الأخيرة التي ذهبن بها النساء أفواجا للتصويت للرجال دون إعطاؤهن الصوت لبنات جنسهن لذلك فهن بحاجة حثيثة إلى برامج بناء القدرات والتمكين السياسي والاجتماعي.

- الانتخابات الفرعية تحجب فرص المرأة الضئيلة في الوصول الى البرلمان، وهذه الانتخابات عبارة عن تجمعات في الديوانيات يقوم بها ابناء القبائل وهي غير قانونية وغير رسمية من خلالها يتم الاتفاق على ممثل لهم في البرلمان قبل الدخول الى انتخابات البرلمان الرسمية بحيث يضمنون وصول هذا الشخص الى البرلمان وكذلك الأحزاب والتيارات السياسية تستبعد النساء من بين مرشحيها، وبالتالي فالضحية الاولى لهذه الممارسات هي المرأة.

- رغم إقرار الكويت للقانون رقم (16) لسنة 2020 بشأن الحماية من العنف المنزلي، والذي ينص على إنشاء ملاجئ ومراكز إيواء للنساء المعنفات، وتخصيص خط ساخن لتلقي شكاوى العنف الأسري، والسماح بإصدار أوامر حماية طارئة، وتشكيل اللجنة الوطنية للحماية من العنف الأسري، إلا أن العنف ضد النساء لم يتوقف ووقعت جرائم قتل راح ضحيتها نساء، مما يدل على أن القانون غير مفعل بالمستوى المطلوب، في ظل عدم وجود مراكز إيواء للنساء المعنفات، وعدم اقتران مواد ونصوص القانون بالخطط التنفيذية ومتابعة تنفيذها.

---

[1] موقع وزارة التربية في دولة الكويت:
https://www.moe.edu.kw/student/Pages/Regulations.aspx

[2] مرشحة انتخابات المجلس البلدي للعام 2022 د. زينب الحساوي.

[3] الصفحة 16 المؤشر الفرعي بشأن التمكين السياسي للمرأة في دولة الكويت،للاطلاع على التقرير أنظر الرابط: https://www.weforum.org/reports/global-gender-gap-report-2022

## التوصيات

1. نحث اللجنة بأن تطلب من الحكومة الكويتية بيان التدابير المتخذة أو المتوخاة نحو تعديل القوانين واللوائح التي لا تزال تميز ضد المرأة.

2. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة الكويتية توضيح حول مدى إمكانية اعتماد تدابير خاصة على الصعيدين الوطني والدولي من قبيل إقرار قانون حصص أو كوتا للنساء من أجل الإسراع بمشاركتها في الحياة السياسية والعامة، وتقلدها للمناصب القيادية.

3. نحث اللجنة على مطالبة الحكومة بتقديم معلومات عن حملات التوعية والإجراءات المتخذة بشأن الحقوق المدنية والسياسية للمرأة لتشجيعها في المشاركة في الحياة السياسية والعامة.

4. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة بيان التدابير المتخذة للتغلب على الصورة النمطية التمييزية الراسخة في المجتمع ضد النساء، ونتائج تلك التدابير.

5. نحث اللجنة على مطالبة الحكومة الكويتية بتوضيح التدابير والإجراءات المتخذة لتفعيل القانون (2020/16)، وما هو السبب في عدم تفعيل عمل مراكز الإيواء، وبيان الآلية المتبعة في تلقي الشكاوى من النساء المعنفات، وتقديم بيانات محدثة عن عدد الحالات المبلغ عنها وعدد التحقيقات الجنائية والمحاكمات، والعقوبات المفروضة على الجناة، وكذلك فيما يتعلق بسبل الانتصاف، بما في ذلك التعويض المقدم للنساء.

6. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة الكويتية تقديم معلومات عن ولاية اللجنة الوطنية للحماية من العنف المنزلي، وتقديم معلومات مفصلة عن الخطط التنفيذية للجنة ومتابعتها، وآلية التنسيق مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، وتقديم معلومات عن عمل اللجنة حول البرامج التوعوية والتثقيفية الخاصة بمكافحة العنف الأسري وعددها، وهل تم إصدار تقرير سنوي من اللجنة عن العنف الأسري والشكاوى التي تلقتها الإدارات والجهات المختصة.

## 4 . التعذيب:

- في يناير 2022، قام (4) ضباط في جهاز أمن الدولة باحتجاز ضابط يعمل في وزارة الداخلية لأيام داخل غرفة تبريد (ثلاجة)، مما دفع وزارة الداخلية لإصدار بيان أعلنت فيه توقيف المتورطين والتحقيق معهم وإحالتهم للنيابة العامة حيث وجهت لهم تهم خطف ضابط في وزارة الداخلية وتعذيبه.

- في يونيو 2022، تعرض مواطن كويتي للتعذيب على يد عناصر من جهاز المباحث الجنائية، حيث تم نقله للمستشفى ودخوله قسم العناية المركزة، وقد نشر نشطاء تقريرا طبيا يفيد بأنه يعاني من فقدان مفاجئ للوعي وضعف في الجانب الأيمن من الجسم، إلى جانب جلطة نزيفية في الشق الأيسر من المخ[4].

- في يوليو 2022، توفي مواطن كويتي أثناء القبض عليه من قبل رجال الأمن، إذ تشير المعلومات الأولية إلى تعرضه للعنف والضرب أثناء القبض عليه في منطقة «إسطبلات الجهراء»، حيث توفي في مستشفى الجهراء وبحسب معلومات أشار إليها وتداولها كثير من النشطاء في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، بأنه توفي إثر إصابته بنزيف في المخ، وبأن آثار التعذيب كانت واضحة على الجثة[5].

[4] المواطن الكويتي عبدالله فهد طامي البالغ من العمر 29 عام.

[5] المواطن الكويتي المتوفي وليد سعود الصليلي البالغ من العمر 35 عاماً.

## التوصيات

1. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة الكويتية تقديم معلومات عن حالات التعذيب وسبب ازديادها في الآونة الأخيرة، وبيان الآلية المتبعة في تلقي الشكاوى ضد رجال الأمن لدى إدارة الرقابة والتفتيش في وزارة الداخلية، وتقديم إحصائيات عن عدد الحالات المبلغ عنها لدى الإدارة وعدد التحقيقات والمحاكمات، والعقوبات المفروضة على الجناة، وكذلك فيما يتعلق بسبل الانتصاف والتعويض.

# 5 . الإبعاد الإداري:

- أعلنت وزارة الداخلية عن إبعاد (7 آلاف و808) مقيمًا عن البلاد في النصف الأول من العام 2021، لأسباب مختلفة من بينها مخالفة قانون الإقامة وارتكاب قضايا جنائية ومخالفات مرورية وغيرها من القضايا[6].
- وزارة الداخلية لديها سلطة واسعة في الابعاد الإداري ضمن مفهوم (المصلحة العامة) دون وجود ضوابط محددة، وقد رصدنا مؤخرا من خلال الشكاوى الواردة للجمعية إبعاد بعض العمال المهاجرين لأسباب غير واضحة فالبعض كان لمجرد اتهام دون إدانة واضحة، ومنها بلاغات تغيب من قبل أصحاب عمل ضد عمال يعملون لديهم، وبعضها لمخالفات مرورية، أو مخالفة قانون الإقامة وقد تم إبعادهم دون إعطائهم حق الطعن.
- يعاني بعض العمال الصادر بحقهم ابعاد اداري في مركز الترحيل (سجن طلحة) من الاحتجاز لفترة طويلة وخاصة العمال المدينين مالياً، أو ممن ليس لدى الكويت سفارات لبلدانهم لاستخراج وثائق للسفر.

## التوصيات

1. نحث اللجنة على مطالبة الحكومة بتقديم احصائيات عن عدد المبعدين إدارياً خلال الأعوام (2019-2020-2021)، وعدد المحتجزين لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً في مركز الإبعاد، وإمكانية تفعيل دور القضاء وجعله الجهة المختصة بالنظر بموضوع الإبعاد وتوفير الضمانات اللازمة من حق الطعن وبيان أسباب الإبعاد.

# 6 . الاتجار بالبشر:

- لم تفِ الحكومة الكويتية بالمعايير الدنيا في مكافحة الإتجار بالبشر في ضوء استمرار الهيئة العامة للقوى العاملة في استخدام التحكيم الروتيني والعقوبات الإدارية لحل التظلمات والشكاوى المرفوعة إليها من العمال المهاجرين بدلا من التحقيق بعمق حول مدى انطباق معايير القانون (91) لسنة 2013 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في مثل هذه الشكاوى وإحالتها إلى جهات الاختصاص.
- نظام الإحالة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص غير مفعل بالمستوى المطلوب من قبل اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين،

[6] وزارة الداخلية من خلال حسابها على موقع التواصل الاجتماعي التويتر:
https://twitter.com/Moi_kuw/status/1411715935271018506

على أن يشمل هذا النظام مراحل تبدأ من التعرف على الضحية، ثم الإبلاغ والتحويل والتوثيق للضحايا، والتحقيق والمقاضاة ثم الحماية والمساعدة وانتهاء بالعودة الطوعية وإعادة الإدماج.

- خصصت مؤخراً الإدارة العامة للمباحث الجنائية من خلال قسم مكافحة الإتجار بالبشر خط ساخن لتلقي بلاغات وشكاوى الاتجار بالأشخاص[7].

## التوصيات

1. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة الكويتية تقديم معلومات عن التقدم المحرز في نظام الإحالة الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص، وعدد برامج التوعية والتدريب، وعدد العاملين في جهات إنفاذ القانون ممن تم تأهيلهم وتدريبهم من قبل اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر.
2. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة تقديم معلومات عن الآليات والتدابير الرقابية على شركات استقدام العمالة الأجنبية.
3. نحث اللجنة على مطالبة الحكومة بتقديم احصائيات عن عدد الحالات المبلغ عنها كجرائم اتجار بالبشر وعدد التحقيقات والمحاكمات، والعقوبات المفروضة على الجناة، وكذلك فيما يتعلق بسبل الانتصاف والتعويض.

## 7 . عمال المنازل:

- يبلغ عدد العاملين في قطاع العمل المنزلي (593,648) حتى نهاية العام 2021، بحسب نظام معلومات سوق العمل في الإدارة المركزية للإحصاء[8]، أن (89 %) من عاملات المنازل لا يحصلن على إجازة سنوية مدفوعة الأجر من أصحاب العمل رغم أن القانون 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية قد نص على أحقية العاملة المنزلية بالحصول عليها من خلال المادة رقم (22)، في حين أن ما نسبته (11 %) من العاملات يحصلن على إجازة سنوية والفئات الأكثر حرماناً من الإجازة السنوية هن المتزوجات بنسبة (88 %) واللاتي يعملن لأكثر من ثلاث سنوات لدى أصحاب العمل[9].

- ارتفاع عدد الشكاوى الواردة للجمعية من العمال المنزليين ومن أصحاب العمل عبر الخط الساخن بسبب مخالفات وانتهاكات مكاتب الاستقدام وعدم التزامها بالقوانين واللوائح، وازدياد نشاط الوسطاء غير القانونيين، ولجوء المكاتب لتشغيل العاملات بنظام التأجير لأصحاب العمل مقابل أجر شهري مرتفع يُدفع للمكاتب وفي المقابل تحصل العاملات المنزليات على أجور شهرية زهيدة مستغلين الطلب المتزايد من أصحاب العمل وهذه الممارسات تعتبر مخالفة للقانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية.

[7] الخط الساخن لتلقي بلاغات وشكاوى الاتجار بالأشخاص 1888688.

[8] الإدارة المركزية للإحصاء https://lmis.csb.gov.kw/IntegratedDataView?OID=1&QID=30

[9] مرجع سابق - دراسة للجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بالتعاون مع (MEPI) 2021، حول تأثير وباء كوفيد 19- على حقوق المرأة في دولة الكويت أنظر الرابط:
https://kuwaithr.org/news/society-news/item/download/39_88a748dfd8aa0436dc2dcefa4a11f1aa.html

## التوصيات:

1. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة تقديم معلومات عن الجهود الرامية إلى إلغاء نظام الكفالة، وحول التقدم المحرز في إمكانية تعديل القانون رقم 68 لسنة 2015، بإضافة مادة تعطي الهيئة العامة للقوى العاملة الحق بالإلغاء والتحويل للعامل المنزلي دون الرجوع إلى موافقة صاحب العمل.

2. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة الكويتية تقديم معلومات عن التدابير المتخذة ضد مكاتب الاستقدام المخالفة وغير الملتزمة باللوائح والقوانين، وعدد المكاتب المخالفة التي تم اتخاذ إجراءات ضدها.

3. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة إحصاءات عن عدد العمال المنزليين المسجل بحقهم بلاغ تغيب، وعدد العاملات المنزليات في مركز إيواء العمالة، وهل توفر الهيئة العامة للقوى العاملة خدمات الترجمة الشفوية في إدارات تلقي الشكاوى.

4. نحث اللجنة على طلب تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة لمواءمة قانون العمالة المنزلية رقم 68 لسنة 2015، ولوائح تنفيذه بما يتماشى مع المعايير الدولية، بما في ذلك التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 الخاصة بالعمال المنزليين.

# 8 . حرية الرأي والتعبير:

- تراجعت حرية الرأي والتعبير خلال السنوات الماضية، إذ نلاحظ بأن هناك مساحة واسعة لتفسير ما يمكن أن يشكل جريمة عند التعبير، ولا تزال السلطات المختصة تستخدم أحكاما في قانون الجرائم الإلكترونية لتقييد حرية الرأي والتعبير.

- في نوفمبر/ 2021، قام جهاز أمن الدولة باستدعاء رئيسة الجمعية الكويتية لأمن المعلومات[10]، وإحالتها للنيابة العامة، حيث وُجهت ضدها ثلاث تهم بشأن إذاعة أخبار كاذبة من شأنها التقليل من هيبة الدولة، وإثارة الذعر في المجتمع، وتعريض البلاد لخطر قطع العلاقة مع دولة صديقة، بسبب لقاء كان لها على قناة الشاهد في برنامج تلفزيوني اسمه (الاستئناف)، وكانت قد صرحت بأن شركة ليست كويتية تتولى إدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمواطنين والمقيمين من خلال خوادم موجودة خارج البلاد.

- في ابريل / 2021، أقرت الحكومة الكويتية القانون رقم (1) لسنة 2021، بتعديل بعض احكام القانون رقم (17) لسنة 1960، بشأن إلغاء أحكام الحبس الاحتياطي على من يمارس حقه في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو الرسم أو غير ذلك، بما في ذلك أن يكون التعبير عن الرأي عن طريق وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي.

## التوصيات

1. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة بشأن مراجعة كافة القوانين التي تتضمن احكاماً تقيد الحق في حرية الرأي والتعبير بهدف جعلها تتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة تقديم معلومات عن الضمانات المتخذة لحماية الحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية من خلال مراقبة استخدام الإنترنت.

[10] د. صفاء زمان رئيسة الجمعية الكويتية لأمن المعلومات

## 9 . حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات:

- ينص الدستور على حرية التجمع السلمي، ولكنه يحظر على غير المواطنين والبدون التجمع السلمي والتظاهر، ويجب أن يحصل المواطنون على إذن من السلطات من أجل التجمع السلمي، وفي العديد من المرات حاول نشطاء من البدون تنظيم حملات أو التنظيم لتجمع سلمي للمطالبة بحقوقهم إلا أن السلطات تمنعهم من ذلك، كما أن بعض نشطاء البدون تم احتجازهم واستجوابهم من قبل السلطات في كل مرة خططوا فيها للحملات أو للاحتجاجات.
- تتبع وزارة الشئون الاجتماعية إجراءات بيروقراطية وروتين معقد بشأن تسجيل منظمات المجتمع المدني بشكل رسمي، بالإضافة إلى إطالة فترة التسجيل، ويمنح القانون للوزارة سلطة تقديرية بالرفض أو القبول، وسلطات واسعة على جمعيات المجتمع المدني، ولا يحق لغير المواطنين التقدم بطلب تسجيل جمعيات مجتمع مدني، أو نقابات أو اتحادات، إلا أنه يسمح لهم بالانضمام ضمن ضوابط محددة.

## التوصيات

1. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة تقديم معلومات عن البرامج والدورات التدريبية للمكلفين بإنفاذ القانون في التعامل مع التجمعات السلمية لضمان احترام حقوق الإنسان، وعدد الدورات والبرامج خلال الأعوام (2020-2021-2022).
2. نحث اللجنة على أن تطلب من الحكومة تقديم معلومات عن الخطوات المتخذة بشأن مراجعة وتحديث القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام بهدف جعله متوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تقرير مقدم للجنة المعنية
بحقوق الإنسان حول

# اعتماد قائمة المسائل لدولة الكويت للدورة 136